http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2183) السنة الثامنة - الخميس (7) تموز 2011

كتابة على الحيطان

اكشفوهم بدون تمييز رجاء!

عامر القيسي

كشف الناطق الرسمي باسم لجنة النزاهة النيابية عن صدور مذكرتي استقدام لوزير الهجرة والمهجرين السابق "عبد الصمد سلطان" ووزير الكهرباء الحالي "رعد شلاه" ومجموعة من وكلاء الوزارات ومدراء عامين، وقال القاضي جعفر الموسوي في تصريحات صحفية "كل العراق" إن لجنة النزاهة في مجلس النواب ماضية في تحريك جميع ملفات الفساد السابقة والحالية وكشف المتورطين فيها.

وكانت قد صدرت قبل هاتين المذكرتين مذكرتا اعتقال بحق وزيري التجارة السابقين عبد الفلاح السوداني وصفاء الدين الصافي على خلفية قضية زيت الطعام الفاسد الذي استوردته الوزارة ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وقد كشفت لجنة النزاهة في البرلمان عن امتلاكها ٩٠٠٠ آلاف وثيقة غارقة بالفساد المالي والإداري ضمن ملفات تخص أجهزة كشف المتفجرات وإعمار مدينتي الصدر والشعلة والطائرات الكندية، وأكدت اللجنة تورط وزراء ووكلاء وزارات ومديرين عامين وضباط كبار في هذه الملفات.

نقول إذا أخذنا هذا الكلام مأخذا جديا، وتلمسنا خطوات عملية في هذا الاتجاه ، فإننا نستطيع أن نقول إننا نضع الخطوة الأولى في الطريق الصحيح لمكافحة الفساد المالي في مؤسسات الدولة، ونكون قد تجاوزنا عقدة الكبار وانتقلنا إلى محاسبتهم قبل الصغار الذين ذهبوا ضحية أعمالهم أولا وذرا للرماد في عيون الآخرين من اجل حماية الكبار ثانيا.

الفساد في بلدنا يقوده الكبار، وهي حقيقة يعرفها الجميع، وسبق أن قال رئيس هيئة النزاهة إن الأسماء المتورطة في قضايا الفساد لا يمكن الإعلان عنها بسبب مواقعها الحساسة في كل مرافق الدولة، والآن نكون قد تجاوزنا الخوف من الكبار وذهبنا مباشرة إلى رأس الأفعى "لا نقصد الذين تم استدعاؤهم حتى تثبت التهم عليهم ويقاضيهم القضاء". وعلى الهيئات المختصة في مكافحة هذه الآفة، أن تكشف الجميع كل الجميع المتورطين بنهب المال العام بسبب مواقعهم القيادية والمؤثرة في مؤسسات الدولة التي تحولت إلى مصدر "رزق" لكل من اعتقد أن وجوده في موقع قيادي هو فرصة لا تعوض ولا تقدر بثمن من اجل الإثراء غير المشروع على حساب شرائح واسعة من الشعب العراقي تعاني من مختلف أنواع الأزمات ومن مستويات فقر مريعة، احد أسبابها، الفساد الذي يعتبر الوجه الآخر للإرهاب!

نعم اكشفوهم جميعا بلا استثناء، لان الاستثناء الذي سيقع في قبضة التوافقات السياسية والسكوت المتقابل والمتبادل للمفسدين والفاسدين، سيفرغ الحملة من محتواها، ويحولها إلى مجرد مزايدات في الوطنية والحرص على المال العام ومستقبل البلاد. ولنتعظ من تجارب الدول المتحضرة التي حاربت الفساد وما زالت تحاربه، والتي لم تستثن أي مسؤول حتى في قمة هرم السلطة، ذلك أن تلك الحملات كانت خطوطها الحمر هي خطوط القانون والدستور وليس خطوط السياسة لدينا التي أنقذت الكثير من رؤوس الفساد المالي من قبضة العدالة والقانون، بل أن تلك الخطوط هربت البعض إلى خارج البلاد مع الأموال التي اغتصبوها.

وعلى القضاء العراقي أن يؤكد شجاعته وحرصه على أموال الناس، من خلال تصديه لكل أنواع الضغوطات التي سيتعرض لها حتما من قبل السياسيين أو الأحزاب والكتل التي ينتمي إليها الفساد والمفسدون.

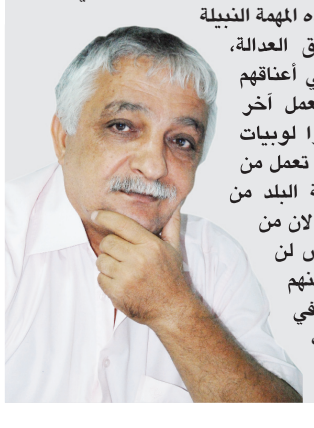

وهذا المطلب ليس كثيرا على قضاتنا الذين اثبتوا في أكثر من موقعة أنهم أهل لهذه المهمة النبيلة التي تستهدف تحقيق العدالة، وهي أمانة الناس في أعناقهم وعليهم أن يقوموا بعمل آخر جديد هو أن يكشفوا لوبيات الضغط التي بدأت تعمل من الآن لتخليص حرامية البلد من القصاص العادل، لان من يسعى لإنقاذ اللصوص لن يكون اقل لصوصية منهم إن لم يكن شريكا فعليا في طبخة الفساد والإرهاب معا!

عناصر الأمن يتخفون بين المتظاهرين لسرقة الشعارات وصيد قادتهم
المالكي يفكك "التحرير" بالمندسين ومجالس الإسناد

□ عن: أفكار عن العراق

لقد ناضلت حركة الاحتجاج في العراق لكي تحافظ على أعداد المحتجين وعلى استمرار الاحتجاج. و كان احد الأسباب الرئيسية لذلك هو الأساليب القمعية لرئيس الوزراء نوري المالكي، حيث أكدت تقارير بان رئيس الوزراء لا يزال ينوي تفكيك التظاهرات في المستقبل باستخدام المندسين ومجالس الإسناد العشائري التي أنشأها قبل سنتين.

ونشرت منظمة حقوق الإنسان العالمية تقريرا في ٣٠ حزيران ٢٠١١ حول قيام الحكومة العراقية بإدخال المندسين في احد الاحتجاجات في بغداد الشهر الماضي.

وذكر مصدران في وزارة الدفاع بان الأوامر صدرت إلى أكثر من ١٥٠ من القوات الأمنية من الجيش والشرطة بان يندسوا بين المحتجين، بملابس مدنية، في ساحة التحرير ببغداد يوم ١٠ حزيران.

كان المالكي قلقا من وقوع حدث كبير في العاصمة في تلك الجمعة بسبب انتهاء المئة يوم التي ألزم بها نفسه لإجراء إصلاحات في الحكومة. كان من السهل إدخال المندسين إلى الساحة لأن أنصار المالكي من حزب الدعوة قد نظموا تظاهرات تضم ٣٠٠٠ شخصا. وانتهى الأمر بقيام مناصري الحكومة بمهاجمة المحتجين.

وقد شاهدت منظمة حقوق الإنسان أربعة مندسين وهم يهاجمون المحتجين خلال الاشتباك، حتى أن اثنين منهم كانوا يبرزون الباج الخاص بوزارة الداخلية. كما أن مجموعة الفيس بوك والثورة العراقية الكبرى لديها صور لستة افراد من قوات الامن حضروا التجمعات الأسبوعية في ساحة التحرير. إن الانحشار بين الحشود له عدة أغراض أهمها التعرف على القادة لغرض ملاحقتهم واعتقالهم وهو ما حصل للبعض منهم قبل ذلك. كذلك ذكرت مصادر صحفية بان المالكي يستعد لمواجهة التظاهرات في كل البلاد باستخدام مجالس الإسناد العشائري، وادعت المصادر بان رئيس الوزراء قد اصدر أوامره لحزب الدعوة من اجل استخدام مجالس الإسناد

> كان المالكي قلقا من وقوع حدث كبير في العاصمة بسبب انتهاء المئة يوم التي ألزم بها نفسه لإجراء إصلاحات في الحكومة. كان من السهل إدخال المندسين إلى الساحة لأن أنصار المالكي من حزب الدعوة قد نظموا تظاهرات تضم ٣٠٠٠ شخصا. وانتهى الأمر بقيام مناصري الحكومة بمهاجمة المحتجين

المنظمة لقمع أية احتجاجات ضد الحكومة. كانت خطة المالكي هي تعيين شيخ عشيرة واحد في كل محافظة وتخصيص رواتب لهم وصرف الأموال للحفاظ على ولائهم لرئيس الوزراء. بدءا من آذار ٢٠٠٨ بدأ المالكي بتشكيل مجالس الإسناد العشائري وقد استخدمها فيما بعد لمواجهة (أبناء العراق) ولخلق نظام رعاية جديد لتحشيد الدعم له. يبدو أن المالكي الآن يستخدم هذه المجالس مرة أخرى لأغراض سياسية من خلال هيكلتهم على شكل قوة معارضة للتظاهرات يستخدمها في أية محافظة يتجمع فيها الناشطون. في نية رئيس الوزراء القضاء على حركة الاحتجاج، وما ذكرناه يعتبر مثالا على كيفية التخطيط لذلك. لقد بدأ من خلال الوعود بالإصلاح، ومن ثم إرسال القوات الأمنية للقضاء على الناشطين وعلى وسائل الإعلام التي كانت تحاول تغطية الحدث. مؤخرا، أصبح أكثر حنكة وخبرة فاخذ ينظم الموالين له في تظاهرات مؤيدة، يمارسون حقهم في التجمع السلمي.

وأضافت "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها السبت الماضي أن على السلطات العراقية أن تأمر بتحقيق فوري ونزيه في دور قوات الأمن في الهجمات التي شنتها عصابات موالية للحكومة على متظاهرين سلميين في بغداد مؤخرا، حيث قال شهود إنها كانت جماعات مشكلة بالأساس من شبان مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى، قاموا بضرب وطعن المتظاهرين وتحرشوا جنسياً بالمتظاهرات. وأشارت إلى أنها قابلت أكثر من ٢٥ متظاهراً أكدوا أنهم تعرضوا للكم والضرب بالعصي وأسلحة أخرى وتم طعنهم، أثناء اعتداء العاشر من الشهر الماضي في ساحة التحرير وسط العاصمة. وقالت إنها رصدت وسجلت أقوال شهود بأن قوات الأمن لم تتحرك وراحت تراقب من بُعْد ما يجري في عدة حالات، حيث قال عدد من منظمي التظاهرات إن الهجمات كان لها أثر في إرعاب الناس الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي، مما أدى إلى امتناع العديد من المتظاهرين والمنظمين المعتادين عن التواجد في التظاهرات بالأساس خوفاً من الهجمات وذلك في تظاهرات الجمعتين الأخيرتين. وأوضحت المنظمة أن مصدرين منفصلين من وزارة الدفاع أوضحا لهيومن رايتس ووتش إن ثمة قراراً وزارياً صرح لأكثر من ١٥٠ رجل أمن في زي مدني من الشرطة والجيش باختراق التظاهرات لأن الحكومة كانت قلقة من أن تتزايد أعداد المتظاهرين في ذلك التاريخ الذي شكل مرور مئة يوم على الإصلاحات التي وعد بها رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط.

وأضافت انه أثناء الهجمات قام أربعة من المناصرين للحكومة -بعضهم يحملون العصي وهم يطاردون المتظاهرين- بتعريف أنفسهم لهيومن رايتس ووتش بصفتهم أعضاء من قوات الأمن العراقية فيما أظهر شخصان آخران بطاقات هوية وزارة الداخلية. وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "بدلاً من حماية المتظاهرين السلميين ظهر أن الجنود العراقيين يتعاونون مع المعتدين الذين يهاجمون المتظاهرين".

وشددت على انه يتعين على الحكومة العراقية "أن تحقق في أسباب عدم تحرك قوات الأمن أثناء قيام البلطجية بضرب المتظاهرين والتحرش بهم وأن تتخذ إجراءات ضد من فعلوا هذا". وأضاف ستورك "إننا لا نرى بلطجية يحملون العصي يُظهرون لنا بطاقات الشرطة كل يوم وعلى الحكومة أن تتبين من المسؤول عن هذه الاعتداءات وأن تعاقبهم على النحو الملائم". فيما يخص تورط قوات الأمن في هجوم ١٠ حزيران.

وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن محتجين ابلغوها إنهم عندما وصلوا إلى ساحة التحرير ببغداد لحضور تظاهراتهم المعتادة ضد الحكومة في أيام الجمعة اكتشفوا أن المنطقة قد احتُلت بالفعل بآلاف من المناصرين للحكومة والمئات من قوات الجيش. وأكدت المنظمة أن مراقبيها رأوا مؤيدي الحكومة وهم يهددون ثم يهاجمون متظاهرين عُزّلا كما اعتدى المهاجمون على ثماني متظاهرات على الأقل بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع سبهن بأنهن "عاهرات" واستخدام ألفاظ جنسية أخرى جارحة.

■ ترجمة المدى

نقلت وسائل اعلام مخاوف محتملة من عمليات اعتقال قد تطالهم من الجهات الامنية... ارشيف

الحكومة توقعت حدثاً جسيماً في أول جمعة بعد مهلة الـ ١٠٠ يوم

محاولا الاستيلاء على العناوين البارزة من المتظاهرين. هذان التقريران يبينان بأنه يحاول الاستمرار بمراقبة ناشطي الحركة عن طريق المندسين، وانه ينظم مجالس الإسناد العشائري على شكل قوة لمواجهة ظهور أية تجمعات معارضة للحكومة. في البداية تفاجأ المالكي عندما وصل ربيع العرب إلى العراق في كانون الثاني، لكن منذ ذلك الوقت وهو يلعب لعبة ذكية جدا ويسترجع الزخم والقوة.

ومن الجانب الآخر، يحاول منظمو التظاهرات مسايرة تكتيكاته، وقد يخسرون في النهاية كما حصل مع تظاهرات ٢٠١٠ التي قمعها المالكي. إن استخدام هذه الأساليب من قبل رئيس الوزراء وانتهاك حقوق الإنسان في المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، له تأثيرات سيئة على الديمقراطية الناشئة في العراق. وكانت منظمة هيومان رايتس ووتش دعت السلطات العراقية إلى إجراء تحقيق فوري ونزيه في مشاركة قوات الأمن في هجمات تشنها جماعات موالية للحكومة تضم مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى، قاموا بالاعتداء وطعن المتظاهرين، واعتدوا على المتظاهرات بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع شتمهن بأنهن "عاهرات" واستخدام ألفاظ جارحة، الأمر الذي أدى إلى إرعاب المواطنين الذين

وزير النقل يحذّر من خطورة تشييده في مكانه المحدد
بغداد تحذر الكويت: انقلوا مبارك الكبير إلى مكان آخر وإلا القطيعة

بغداد / المدى

حذرت وزارة النقل حكومة الكويت من خطورة تشييد ميناء مبارك في موقعه المحدد سابقا، مؤكدة أن تشييد الميناء سيؤثر على علاقات البلدين.

وتوترت العلاقات بين البلدين الجارين الشهر الماضي على خلفية قرار السلطات الكويتية بناء ميناء المبارك بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة، والأخير اعتبر أن المشروع الكويتي يؤثر على ممره المائي في الخليج العربي.

وهدأت وتيرة التصعيد الإعلامي بين الجانبين مؤخرا بشأن الميناء بعد أن أوفد العراق لجنة مؤلفة من وزارتي الخارجية والنقل لبحث الموضوع مع الجانب الكويتي والإطلاع على المشروع عن كثب ومدى تأثيره على الممر المائي العراقي، لكن اللجنة لم تكشف عن نتائج زيارتها إلى الآن.

وقال وزير النقل هادي العامري خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر الوزارة إن "المكان الذي قررته الكويت لإنشاء ميناء مبارك سيضر باقتصاد العراق وفقا لدراسات ميدانية، وعلى الكويت أيجاد مكان بديل، علما ان العراق لا يعارض بناء الميناء لكن بشرط ألا يؤثر على الاقتصاد العراقي".

وحذر العامري الكويت من أن "مضيها بتشييد الميناء في الموقع الحالي سيضر بعلاقات البلدين"، مبينا أن "العراق سيتخذ جميع الوسائل القانونية لمنع تشييد الكويت للميناء في مكانه المحدد".

وجاء القرار الكويتي بعد عام من وضع العراق حجر الأساس لميناء الفاو الكبير الذي من شأنه تغيير خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق، حسبما يقول المسؤولون العراقيون.

وتوقع البعض أن تتأزم العلاقة بين البلدين في حال اعتراض العراق على بناء الميناء الكويتي، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيا خلال السنوات الماضية.

وكان صدام قد أمر باجتياح الكويت عام ١٩٩٠، على أثرها فرض على العراق عقوبات من المجتمع الدولي ووضع العراق تحت طائلة البند السابع الذي يجعل منه بلدا يهدد الأمن العالمي.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

ورغم فتح كل واحدة من الدولتين سفارة لها في الدولة الأخرى، لكن بقاء مشاكل عالقة بينهما، يؤدي إلى توترات دورية في العلاقة بين الجانبين.

وأوفدت بغداد منتصف العام الماضي أول سفير لها إلى الكويت لإقامة "علاقات إستراتيجية وثيقة"، كما أوفدت الكويت أول سفير لها في بغداد منذ العام ٢٠٠٨.

وكان وزير النقل هادي العامري قال، في الـ٢٥ من أيار الماضي، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣،

ميناء مبارك يزيد العلاقات العراقية الكويتية تعقيدا... ارشيف

وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

فيما أكد وزير النقل العراقي السابق عامر عبد الجبار، في الـ١٩ من حزيران المنصرم، أن إنشاء ميناء المبارك لن يؤثر على ميناء الفاو الكبير إلا أنه سيؤثر ملاحيا على موانئ أم قصر وخور الزبير وخور عبد الله، لافتا إلى أن الكويت اختارت موقعا استفزازيا لإنشائه ولا جدوى اقتصادية منه، وفي حين دعا إلى التضييق على الكويتيين والتحاور معهم بملفات قوية، حذر الحكومة العراقية من منح أي دولة الربط السككي للكويت أو لإيران أو لأي دولة في الخليج العربي، لكي تبقى القناة الجافة خاصة حصرا بالعراق.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في الـ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣ .

ووضعت وزارة النقل العراقية في نيسان من العام الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوربا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

وكانت وزارة الخارجية أعلنت في الـ١٦ من كانون الأول من العام الماضي ٢٠١٠، رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت، فيما بدأت اللجنة الوزارية العليا العراقية الكويتية، في الـ٢٧ من آذار الماضي، مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين، في أول اجتماع لها على مستوى وزاري، فيما اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ملف الحدود المائية مع الكويت من اعقد الملفات العالقة بين البلدين.

أعـــــلام

عثمان: موقف نهائي قبل مجيء بايدن

■ دعا القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان قادة الكتل السياسية إلى تحديد موقفهم بشأن إبقاء القوات الاميركية من عدمه قبل الزيارة المرتقبة لنائب الرئيس الأميركي جو بايدن للبلاد، وأكد رغبة واشنطن ببقاء جزء من قواتها لحماية مصالحها وسفارتها سواء طلبت الحكومة العراقية ذلك أو لم تطلب. وقال محمود عثمان إن "الوقت حان لتحديد موقف لكتل السياسية بشأن التمديد لبقاء القوات الاميركية من عدمه"، داعيا "قادة الكتل السياسية إلى حسم أمرهم بشأن إبقاء تلك القوات من عدمه".

نصيف: أين إرباح الصفقات الاميركية؟

■ طالبت عضو مجلس النواب عن الكتلة البيضاء عالية نصيف وزارة الدفاع بالكشف عن الأرباح المستحصلة من إيداع مبالغ الصفقات العراقية الاميركية.

وقالت نصيف لوكالة الصحافة المستقلة يوجد مصرفين دوليين تودع في احدهما الأموال الخاصة بالصفقات التي يعقدها العراق مع الولايات المتحدة، وتودع في الآخر الأرباح المستحصلة عن هذه الأموال المودعة طيلة فترة انتظار حسم الصفقات. وأضافت نصيف أن مكتب المبيعات الاميركية حدد ضوابط لصفقات العراق تختلف عن الضوابط التي خضعت لها العديد من دول العالم.

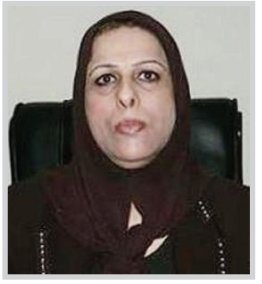

الصافي: سأحضر للبرلمان لأدحض التهمة

■ طالب وزير التجارة السابق صفاء الدين الصافي مجلس النواب بان يستضيفه لتقديم الأدلة التي تثبت عدم مسؤوليته عن صفقة الدهن الفاسد. وقال الصافي: "قدمت طلبا لرئاسة مجلس النواب بهذا الخصوص واستغرب صدور قرار قضائي باتهامي بهذه القضية دون الاستماع إلى شهادتي بهذا الأمر، مبينا إن الأمر كله كان في فترة استيزار عبد الفلاح السوداني لوزارة التجارة. وأضاف إن هناك جهات داخل الوزارة وخارجها لا ترضى بان يكون الصافي سدا لمنع الفساد وانتشاره في الوزارة فحاولت بشتى الوسائل والسبل أن تلصق هذه التهمة.